الملتقـى العلمـي العربـــي
حـــول :
التّجارب الدستوريّة العربيـة

تونس : 4-5 أكتوبر / تشرين الأول 2017

التقريـــــــــــر الختـــــــــامي

بـدعوة مـن مركـز جامعـة الـدول العربيـة بتـونس ووحـدة البحـث فـي القـانون الـدولي والمحـاكم الدوليـة والقـانون الدسـتوري المقـارن فـي كليـة العلـوم القانونيّـة والسّياسـية والاجتماعيـة بجامعـة قرطـاج فـي الجمهوريـة التونسـية، وبمشـاركة الاتّحـاد الـدولي للمـؤرّخين للتنميـة والثقافـة والعلـوم الاجتماعيـة ببغـداد ومؤسّسـة الأرشـيف الـوطني التونسي ومركز الوثيق الوطني بتونس، انعقد، بمقرّ المنظمة العربية للتّربية والثقافة والعلوم/ الألكسو بتونس يومي الأربعاء 4 والخميس 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 **الملتقى العلمي العربي** حول : **التّجارب الدستورية العربية**، وذلك في إطار الاحتفاء بالذكرى المائة والستّين لصدور " عهد الأمان" بتونس في 1857/9/9.

أهداف الملتقـــــــــي :

كانت ورقة الملتقى التي تمّ تعميمها منذ أشهر على الباحثين والبرلمانيّين والجهات المعنيّـة بموضـوع الملتقـى، قـد أشـارت إلـى أنّ اتصـال الـوطن العربـي والعـالم الإسـلامي، منـذ بـدايات القـرن التاسـع عشـر، بالحضـارة الغربيـة االحديثـة بمختلـف مظاهرهـا، بمـا فـي ذلـك أنظمـة الحكـم والإدارة ، قـد كـان مـن نتائجـه التعـرّف علـى الأفكار الدستوريّة أوّلا، ثم العمل على نقلها بالاقتباس والتوثيق مع مقتضيات الواقع السّياسـي والثقـافي للمجتمعـات العربيـة والإسـلامية التّقليديـة ثانيـا. كمـا أشـارت ورقـة الملتقى إلى أنه بالإضافة إلى التّأثير الغربي، فإن الإصلاحات التي شهدتها السلطنة العثمانيـة فـي النصـف الأوّل مـن القـرن التاسـع عشـر والمتمثّلـة أساسـا فـي إصـدار " تنظيمـات خطّ كلخانـة " سـنة 1839، قـد كانـت مصـدرا أساسيّا ألهـم واضـعي بعـض الدسـاتير العربيـة اللاّحقـة لتلـك " التنظيمـات" التـي هـي ، بـدورها، متأثّرة بـ " إعـلان

حقوق الإنسان والمواطن "، ذلك الإعلان العظيم الذي صدر بفرنسا سنة 1789 وكان له صدى كبير في جلّ أرجاء العالم، بل إنه لا يزال مرجعيّة أساسيّة تلهم العالم بأسره.

وضمن هذا السّياق الإصلاحي الذي عاشته أرجاء من الوطن العربي والعالم الإسلامي تتنزّل الحركة الإصلاحية التي عرفتها " الإيالة" التونسيّة أواسط القرن التّاسع عشر والتي كان من نتائجها العديدة صدور إعلان " حقوق الرّاعي والرعيّة" الذي عرف بـ " عهد الأمان" في 9 سبتمبر / أيلول 1857 والذي يحتفل منظّمو الملتقى بمرور مائة وستين عاما على صدوره، مثلما احتفلت مصر في السنة الماضية، 2016، بالذّكرى المائة والخمسين على قيام حياة دستورية برلمانية.

وأشارت ورقة الملتقى إلى أنّ التّجارب الدّستورية العربيّة، على امتداد القرنين التّاسع عشر والعشرين ثمّ في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين، تجارب جديرة بالدّراسة التّاريخية والفكرية والقانونية والمقارنة، لأنها مظهر أساسي من مظاهر سعي الوطن العربي إلى تحقيق نهضته الحضارية وتنميته الشّاملة، السّياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

ولهذا الغرض فإن المنظّمين للملتقى حدّدوا له الأهداف والمحاور التّالية :

1- عرض وتقييم مسيرة التّجارب الدّستورية العربية مغربا ومشرقا.

2- دراسة علاقة التّجارب الدستورية العربيّة بـ :

أ- الحركة الإصلاحية بالوطن العربي والعالم الإسلامي في القرن التاسع عشر.

ب-حركة التحرّر الوطني منذ مطلع القرن العشرين.

ج- متطلّبات تطوّر المجتمعات والدّول العربية.

3- محاولة التعرّف على مختلف أصداء الدساتير العربيّة خارج أقطارها.

4- دراسة تطور التجربة الدستورية التونسية من " عهد الأمان" (1857) إلى الدستور الحالي (2014).

5- دراسة الحقوق والحريات في الدساتير العربية بين النصّ والممارسة الفعليّة.

6- دراسة موضوع الهويّة والانتماء في الدّساتير العربيّة .

وقـــائع الملتقـــى :

وقد جرت وقائع هذا الملتقى العلمي كالتّالي :

أوّلا : جلســة الافتتــاح

انعقـدت جلســة الافتتــاح – وكـذلك ســائر جلســات الملتقــى – بالقاعــة الكبــرى للاجتماعات والمحاضرات بالمنظّمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم / الألكسو بتونس، بحضـور جمهور غفير من الأكاديميين والباحثين والبرلمانيين والسياسيين والمثقفين والإعلاميين، كما حضرها أصحاب السّعادة سفراء السودان والكويت واليمن والقائم بأعمال سفارة البحرين وممثّلو سفارات عربية عديدة أخرى وممثّلو منظمات عربية ووزارات وهيئات دستوريّة تونسيّة.

تناول الكلمة في جلسة الافتتاح كلّ من الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس مركز الجامعة بتونس د. عبد اللطيف عبيد، والمدير العام المساعد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ الألكسو أ.د. محمد عبد الباري القدسي، ورئيس وحدة البحث في القانون الدّولي والمحاكم الدّولية والقانون الدّستوري المقارن أ. د. رافع بن عاشور، ورئيس الاتّحاد الدّولي للمؤرّخين للتّنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية ببغداد أ.د. ابراهيم سعيد محمّد البيضاني، ورئيس المجلس الوطني التّأسيسي بتونس أ.د. مصطفى بن جعفر، وعضو البرلمان العربي الأستاذ نور الدين المرابطي نيابة عن معالي د. مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي، وعميد كلّية العلوم القانونية والسّياسية والاجتماعية بجامعة قرطاج أ.د. لطفي الشاذلي الذي شرّف الملتقى بالإعلان عن افتتاح أعماله.

وقد نوّه المتكلّمون بأهميّة هذا الملتقى وخاصّة في هذه المرحلة الحسّاسة من حياة الوطن العربي الذي يشهد تطلّع العديد من أقطاره وسعيها الدؤوب إلى المزيد من التطوير لحياتها السّياسية عبر دعم أركان الشّورى وتأمين مشاركة المواطنين في الشأن العام وتحقيق توازن أفضل بين السلطات، كما يشهد سعي أقطار عربية أخرى إلى تجاوز ما تعيشه من محن وفتن تغذّيها خاصّة حركات متطرّفة إرهابية وإلى توافق مكوّناتها البشرية والسّياسية على أنظمة تحقق أمن هذه الأقطار واستقرارها ووحدة ترابها الوطني ونسيجها المجتمعي، عبر إقامة المؤسّسات الدّستورية وإعمال القانون.

وأشار المتكلّمون في هذه الجلسة الافتتاحية إلى أهميّة التعرّف على الإرث الدّستوري العربي منذ أواسط القرن التّاسع عشر إلى الآن، وإلى حاجة هذا الإرث إلى التّوثيق والدّراسة والمقارنة وإلى تعريف الأجيال النّاشئة وسائر المواطنين به، بما يؤكّد إصرار الوطن العربي منذ بدايات عصر النهضة الحديثة على اللّحاق بركب التمدّن والحضارة والمشاركة في الحداثة.

ثانيا : الجلسات العلميّة

انتظمت يومي الملتقى ستّ جلسات علمية قدّم فيها باحثون مختصّون في التّاريخ والقانون من تونس والجزائر والعراق ولبنان ومصر والمغرب ثماني عشرة ورقة علمية.

وقد ترأّس هذه الجلسات كلّ من أ.د. محمّد رضا بن حماد و أ.د. رافع بن عاشور من تونس، وسعادة المستشار د. خالد محمّد القاضي من مصر، ومعالي الوزير المحامي الأستاذ إلياس حنّا من لبنان، و أ. د. صبح الله الغازي من المغرب، وأ. د. ابراهيم سعيد محمد البيضاني من العراق.

وقد ركّزت الجلسة العلمية الأولى على التّجربة الدّستورية التونسية وخاصّة في النّصف الثّاني من القرن التاسع عشر والنّصف الأول من القرن العشرين، واهتمّت الجلسة الثانية بجوانب من التّجربة الدّستورية في كل من مصر ولبنان والمغرب

والصومال، واهتمّت الجلسة الثالثة ببعض قضايا التّاريخ الدّستوري التّونسي وخاصة حقوق الإنسان والفكر الدستوراني الجديد في دستور 2014، وتناولت ورقات الجلسة العلمية الرابعة قضيّة الهويّة في بعض الدساتير العربيّة وخاصّة في تونس والجزائر، وتناولت الجلسة الخامسة طبيعة النظام السّياسي في بعض الدول العربية من خلال دساتيرها، أمّا الجلسة العلمية السّادسة فقد اهتمّت ببعض جوانب النّشاط البرلماني في كلّ من تونس ودولة الإمارات العربية المتّحدة والعراق.

ثالثـا : توجّهـات الملتقى

لئن كان الملتقى العلمي العربي حول التّجارب الدّستورية العربية محدودا في مدّة انعقاده وفي التّجارب القطرية والجوانب الدستورية المدروسة، وبالتالي فإنه ما كان بوسعه أن يطمح إلى الإحاطة والشمول، فإنّه يعدّ – على الرغم من ذلك – مناسبة مهمّة لتدارس هذا الجانب المهم من جوانب حياتنا الوطنية والقومية ألا وهو الدساتير العربية في بعض أبعادها السياسية والتّاريخية والفكرية والقانونية والاجتماعية.

ومن أهمّ الاستنتاجات التي قد يكون هذا الملتقى توصّل إليها من خلال الورقات العلميّة وما دار حول بعضها من نقاش يمكن أن نسوق ما يلي :

1) عراقـة التّجربة الدستورية العربيـة :

برز من خلال الورقات العلمية والمناقشات أن العرب قد انتبهوا، منذ بدايات عصر نهضتهم الحديثة وخاصة في مصر ولبنان وتونس وأقطار عربية أخرى، إلى أهمية الدستور في ضمان الحرية وتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين وفي الارتقاء من دولة الرعية إلى دولة القانون والمواطنة.

وإنّ حديث رفاعة رافع الطهطاوي زعيم التنوير العربي في القرن التاسع عشر عن " الشّرطة" (بفتح الشين) – ويعني بها الدستور– في كتابه الشهير " تخليص الإبريز... " الذي صدر سنة 1836 بعد عودته من باريس، يعدّ إيذانا بتسرّب مفهوم الدستور إلى الفكر السّياسي العربي.

وقد راكم العرب، في مختلف أقطارهم وإن بدرجات متفاوتة، تجارب دستورية لا تخلو من نضج وعمق؛ وهي تجارب جديرة بمزيد التّوثيق والدّراسة، لذلك كان من المقترحات التي تقدّم بها بعض المشاركين أن يكون الملتقى الحالي حلقة أولى من سلسلة ملتقيات دورية تنعقد كل سنتين، مثلا، وتشارك فيها الجهات العلميّة والسياسيّة والبرلمانية المعنيّة، الوطنيّة منها والقوميّة.

2) جدليّة الموجود والمنشود في وضع الدّساتير العربيّة :

لئن صدرت بعض الدساتير العربية الأولى – وفي مقدّمتها " عهد الأمان " – بفعل بعض الإملاءات الأجنبيّة ضمانا لحقوق الأجانب أو بعض الفئات المحليّة التي تتمتّع بحماية خاصّة من بعض القوى الأجنبيّة ، فإن مضامين الدساتير العربية وموادها قد تطورت، شيئا فشيئا، لتقترب أكثر فأكثر من واقع عموم المواطنين وطموحاتهم.

وقد حقّقت الدّساتير العربية الأخيرة، وخاصّة تلك التي صدرت بداية من 2011، درجة عالية من المصداقيّة والجودة، واقتربت من " المعايير الدّولية " التي تجعل من الحريّة ومن إرساء دولة القانون والمؤسّسات والحكم الرشيد والعدالة بين الجهات والفئات والرجال والنّساء، ومن التنمية الإنسانية والمستدامة أهدافا رئيسيّة للدّساتير.

وعموما فإنّ الدّساتير العربية تتّجه أكثر فأكثر إلى التخلّص من الصّبغة "الشّكلية " التي كثيرا ما نعتت بها عندما كانت، في بعض الظروف، لا تزيد كثيرا عن كونها مظهرا من مظاهر " أبّهة " الدّولة وعنوانا على حداثة سياسة يراها البعض مزعومة.

وفي إطار هذه الجدليّة بين الموجود والمنشود أو الواقع والمأمول، تعكس التّجارب الدّستورية العربيّة الظروف التّاريخية والجغرافية الخاصّة بكلّ بلد ودرجة حراك مجتمعه ونضج نخبه المختلفة.

3) العروبة هويّة جامعة غير مانعة:

حظي موضوع الهويّة باهتمام خاصّ في هذا الملتقى. وقد برز من خلال العديد من الورقات والمناقشات أن المادّة أو المواد الأولى في جلّ الدساتير العربيّة، الحاليّة أو السّابقة، غالبا ما تنصّ على عروبة الشعب المعني وكذلك تمسّكه بالدّين الإسلامي.

وفي الدّساتير الحديثة، وخاصّة الدّساتير التي وضعت بداية من 2011، نجد تركيزا واضحا على القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية الشّاملة، والتفتّح على الحضارات الإنسانية والثقافات واللّغات الأجنبيّة.

وبعد أن كانت جلّ الدساتير تنصّ على عروبة البلد وإسلامه، أصبح بعضها يضيف إلى ذلك المكوّنات البشرية واللغوية والثّقافية الأخرى ، وأصبحت الكردية والأمازيغية، مثلا، لغة وطنية أو حتى لغة رسميّة إلى جانب اللّغة العربية. وفي هذا المنحى ما يشير إلى تبنّي مقولات التعدّد البشري والتنوّع الثقافي واللّغوي، وهي مقولات روّجت لها المنظّمات الدّولية حفاظا على حقوق جميع المواطنين وبالتالي دعم التّماسك الاجتماعي والحفاظ على الإرث الحضاري البشري.

ولئن نصّت جلّ الدساتير العربية، الحالية والسّابقة، على الانتماء العربي – وهو انتماء قائم على الثّقافة أساسا – للقطر المعنيّ، فإنها أشارت أيضا إلى أنه جزء من هذا الكيان الفرعي المغاربي أو ذاك الخليجي مثلا، وذلك من ناحية؛ وإلى أنه ينتمي أيضا إلى دوائر أكبر هي العالم الإسلامي أو القارة الإفريقية أو الفضاء المتوسطي ...

ويدلّ ذلك كلّه على ما يجمع بين دساتيرنا العربية من ثوابت وقواسم مشتركة من جهة ومن خصوصيّات وتنوّعات من جهة أخرى، وعلى أنّ العرب أمّة واحدة لا تتناقض وحدتها مع تنوّعها، شأنها في ذلك شأن سائر الأمم.

رابعا: جلسة الاختتـام

انعقدت جلسة الاختتام في الثالثة من بعد ظهر الخميس 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، وترأّسها سعادة المستشار الدكتور خالد محمّد القاضي.

وفي هذه الجلسة تداول على الكلمة كلّ من السّادة : الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس مركز تونس د. عبد اللطيف عبيد، ورئيس وحدة البحث في القانون الدّولي والمحاكم الدّولية والقانون الدستوري المقارن أ.د. رافع بن عاشور، ورئيس الاتّحاد الدّولي للمؤرّخين للتّنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية أ.د. ابراهيم سعيد محمد البيضاني، والمدير العام المساعد للمنظّمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم / الألكسو .أ.د. محمد عبد الباري القدسي، فتوجّهوا بالشّكر الجزيل إلى كل المشاركين في الملتقى من هيئات ووزارات و برلمانيين وممثّلي منظّمات، ومن باحثين ومقدّمي أوراق علميّة، وثمّنوا هذا الملتقى، ودعوا إلى مزيد الاهتمام بالدراسات الدستورية العربية والمقارنة.

وحيّى سعادة المستشار د. خالد محمّد القاضي الحاضرين، وعبّر عن اعتزازه بمشاركته في هذا الملتقى الذي حقّق نتائج علمية مهمّة وكشف عن جوانب مضيئة في تراثنا الدّستوري العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر، ودعا بدوره إلى أن يكون هذا الملتقى حلقة أولى في سلسلة من الملتقيات العلمية تنكبّ على دراسة الدّساتير العربية من مختلف جوانبها وتعرّف بها وبالتّالي تسهم في تطويرها المستمر وفي نشر الثّقافة الدّستورية والقانونية في صفوف شبابنا ومواطنينا.

وبعد ذلك أعلن سعادة المستشار د. خالد محمد القاضي عن اختتام الملتقى.